

أثر آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية

خلال الفترة (2004-2014)

د. نوي فطيمة الزهرة - جامعة بسكرة

د. بوستة زكية - جامعة بسكرة

تاريخ الارسال: 2018/08/30

تاريخ النشر: سبتمبر 2019

الملخص:

لقد كان لانتشار ظاهرة العولمة آثارا لاسيما أمام الأنشطة المصرفية، لذا جاءت هذه الدراسة بهدف معالجة الإشكالية المتعلقة بالربط بين تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية وتطبيق آليات الحوكمة المؤسسية. للوصول إلى أهداف هذه الدراسة قمنا باستخدام أسلوب التحليل القياسي عن طريق دراسة إحصائية باستعمال البرنامج SPSS، على عينة تتكون من سبعة بنوك وخلال فترة من 2004 إلى 2014. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر سلمي ذو دلالة إحصائية بين هيكل الملكية كآلية داخلية للحوكمة وبين الأداء المالي، وذلك لسيطرة الدولة على ملكية معظم العينة محل الدراسة، أما بالنسبة لباقي الآليات التي تم دراستها، هي الأخرى لا تؤثر بالمستوى المطلوب على الأداء المالي. في الأخير نستطيع أن نقول أننا لاحظنا عدم تفعيل آليات الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية محل الدراسة، الأمر الذي يستدعي بذل جهود كبيرة لتبني مفهوم الحوكمة من قبل هذه البنوك.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المؤسسية المصرفية، الأداء المالي، البنوك الجزائرية.

Abstract:

The widespread of globalization phenomenon had big effects banking activities. This study aims to investigate the relationship between improving the financial performance of the Algerian banks and the application of corporate governance mechanisms, during the period of 2004 to 2014. The sample of study consists of seven Algerian banks, to attain the targeted objectives, we find it appropriate to follow statistical study through SPSS program.

The obtained results have shown that there is a statistically significant negative effect between the ownership structure as an internal mechanism of governance and the financial performance,. As for the other mechanisms, also do not affect the level required for financial performance. Finally, we can say that we have noticed a very big lack of activation of mechanisms of corporate governance in the Algerian banks.

Key Words : Bank governance , Financial performance, Algerian bank.

مقدمة:

لقد أصبحت الأزمات المؤسساتية والإقليمية والعالمية أحد أهم التحديات التي تواجه منظمات الأعمال، وهددت ولازالت تهدد الكثير من الكيانات الاقتصادية الكبيرة منها والصغيرة، وأضحى الجميع يبحث عن مخرج لهذه الأزمات التي أخذت تعصف بكافة ميادين الحياة، ولما كانت الممارسات الإدارية غير المسؤولة، بالإضافة إلى ضعف الرقابة والمتابعة، واستخدام أساليب جديدة لم تعتبر لمعالجة الظواهر الجديدة التي تواجه منظمات الأعمال، والتي ينقصها الحكمة في تطبيقها، كل ذلك أدى إلى المطالبة بإيجاد متطلبات ومعايير وموثيق للحد وضبط التعامل مع السلوكيات غير المرغوب بها في المؤسسات، وإلى محاربة الفساد بكل أشكاله، بالإضافة إلى محاولة تضافر الجهود لإرساء قواعد وموثيق سلوكية ضمانا لتحقيق الشفافية وحماية مصالح كافة الأطراف المتعاملة.

واتجهت أنظار الجميع إلى الحوكمة باعتبارها الوسيلة التي تهدف إلى تعظيم أداء المؤسسات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقيا، وقد قامت العديد من الدول المتقدمة بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعلية الحوكمة المؤسسية، ورأت أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة المؤسسية إذا ما تم إنجازها بشكل سليم، فإنها ستمثل الأداة التي تقدم لكل الأفراد والمؤسسات والمجتمعات لرفع مستوى الأداء وتقليل المخاطر وتحفيز الأداء.

في ظل هذه الأوضاع ونتيجة لما يلعبه القطاع المصرفي من دور كبير في الانتقال إلى اقتصاد السوق، شهد القطاع المصرفي الجزائري جملة من الإصلاحات بعد أن خضع لعقود طويلة لتخطيط المركزي والتدخل المستمر من قبل الدولة، وتأتي هذه الدراسة لمناقشة المشكلة الرئيسية المحددة له والتي تنطلق من الكيفية التي يمكن للبنوك الجزائرية أن تقوم بمسؤوليتها في توفير أسس وآليات الحوكمة لغرض تعزيز فعاليتها ورفع أداءها لتمكينها من مواجهة تحديات العولمة والأزمات المالية.

أهداف الدراسة:

- تم وضع مجموعة من الأهداف التي نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إليها:
- 1- التعرف على حقيقة الأوضاع التي مر بها النظام المصرفي الجزائري والجهود المبذولة في إصلاح وتحرير هذا القطاع لتكييفه مع المتغيرات المالية العالمية.
 - 2- تحديد وقياس أثر تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

3- الوصول إلى المعايير والآليات التي يجب تطبيقها في البنوك الجزائرية لإقامة نظام الحوكمة المؤسسية للرفع من فعاليتها، وللمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من أساليب ناجحة للخروج من الأزمات والتقليل من الأضرار الناتجة عنها.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الموضوع من الدور الهام الذي يلعبه القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق كان من الضروري الاهتمام برفع أداء البنوك الجزائرية وتفعيل دورها في النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع التطورات العالمية، وذلك من خلال إرساء قواعد الحوكمة المؤسسية، التي تشكل أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن، حيث أصبحت أولوية وطنية وإستراتيجية، ومرد ذلك يعود للحاجة الماسة والمتنامية لمؤسساتها قصد توطيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطورة، حيث أصبح مصطلح الحكم الراشد للمؤسسة أو الحوكمة المؤسسية في كل العالم كشرط أساسي لتطوير المؤسسات وصمودها في حالة وقوع أزمات.

إشكالية الدراسة:

يعد رفع وتحسين أداء البنوك الجزائرية للقيام بوظائفها الأساسية من بين القضايا الرئيسية الملحة التي ينبغي على الجزائر معالجتها، ومن أجل تحسين أداء البنوك خاصة في ظل الاختيارات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية، فقد توجهت العديد من الدراسات نحو مفهوم الحوكمة المؤسسية، وقد عزز نشأتها التفاعلات ما بين المؤسسات في القطاعات المختلفة والحاجة الماسة لوجود معايير للممارسات السليمة يجنب المؤسسات الوقوع في أزمات مالية. وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نعكس إشكالية الدراسة بالسؤال التالي:

ما هو أثر تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية على تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية؟

هذا بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة سالبة ومعنوية بين هيكل الملكية والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر؟
- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر؟

- هل هناك علاقة سالبة ومعنوية بين ازدواجية المدير التنفيذي والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر؟

- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين نسبة رأس المال والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر؟

- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين نسبة القروض إلى الودائع والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر؟

- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي الودائع والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر؟

- هل هناك علاقة موجبة ومعنوية بين نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تبنت هذه الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

لتطبيق آليات الحوكمة أثر إيجابي على تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

الفرضيات الفرعية:

- هناك علاقة سالبة ومعنوية تربط بين هيكل الملكية والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

- هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

- هناك علاقة سالبة ومعنوية تربط بين ازدواجية المدير التنفيذي والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

- هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط بين نسبة القروض إلى الودائع والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

- هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط بين نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

- هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط بين نسبة رأس المال والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.
- هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط بين نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

الاطار النظري

تعول الحوكمة المؤسسية في بلوغ أهدافها الرامية إلى حماية مصالح الأطراف المختلفة الفاعلة في البنك، من خلال الكشف عن السلوكيات الخاطئة وتصويبها ومكافحتها على استخدام مجموعة من الآليات الداخلية الخارجية داخل البنك، وفي هذا العنصر ركزنا على العلاقة بين أهم هذه الآليات وأداء البنوك (خاصة الأداء المالي).

1- مفهوم الحوكمة المؤسسية المصرفية:

لا يختلف مفهوم الحوكمة في البنوك عن مفهومه في المؤسسات والشركات، والذي يعتبر أن الحوكمة هي وضع ضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة البنك بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالبنك، ويحد من التصرفات الغير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها وتفعيل دور مجالس الادارة فيها وذلك لتحقيق أهداف البنك عملاءه ومساهمييه، كما تعتمد الحوكمة على الأنظمة والقوانين، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال البنكية¹، إلا أن بعض الكتاب يرون أن هناك اختلافات جوهرية بين مفهوم الحوكمة في البنوك ومفهومها في المؤسسات، كما يذهبون إلى أكثر من ذلك حيث يرون أن مفهوم الحوكمة في البنوك أشمل وأكثر صعوبة عند التطبيق من مفهومها لدى المؤسسات، وأبسط مثال على ذلك أن الحوكمة في المؤسسات ونظرياتها تركز على المساهمين إلا أنه هناك طرف فاعل لا يقل إن لم يكن أكثر أهمية من المساهمين بالنسبة للبنوك وهم المودعين². وهناك نظرة أوسع للحوكمة على البنوك بأنها: "الطريقة التي تدار بها النظم والاجراءات والعمليات والممارسات من أحد البنوك، وذلك بالسماح بالعلاقات الايجابية

¹ علاال بن ثابت، عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 9 ديسمبر 2010، ص6.

² Ben Kahla Karim, et al, **Systemes financiers, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord: états des lieux et conditions de réussite des réformes**, forum pour le développement en Afrique du nord, Marrakech, 19/20 février 2007, p 29.

وممارسة السلطة في ادارة الأصول والموارد بهدف تحقيق رضا المساهمين والمستثمرين مع تحسين المساءلة، وضمان شفافية الادارة"³.

ويمكن القول أن الحوكمة في البنوك تعني ذلك النظام الذي على أساسه يتم توضيح العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية، وعبر آليات يتم من خلالها تحسين الأداء ونجاح البنك في الوصول لأهدافه.

2- مفهوم الأداء المالي:

أما بالنسبة للأداء المالي في البنوك فهو يعني استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار⁴، ويعبر عنه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك⁵. الأداء المالي ما هو إلا انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العامة وحسابات النتائج والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة⁶.

3- آليات الحوكمة المؤسسية المصرفية وعلاقتها بالأداء المالي:

تعول الحوكمة المؤسسية في بلوغ أهدافها الرامية إلى حماية مصالح الأطراف المختلفة الفاعلة في البنك، من خلال الكشف عن السلوكيات الخاطئة وتصويبها ومكافحتها على استخدام مجموعة من الآليات الداخلية الخارجية داخل البنك، وفي هذا العنصر ركزنا على العلاقة بين أهم هذه الآليات والأداء المالي للبنوك.

³ Olatunji Ranti Olubuunola, Ojeka Stephen, **The role of non-executive directors in profitability of bank : a study of universal bank in Nigeria**, international journal of business and management, vol 06, no 02, February 2011, p 250.

⁴ عبادة إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص161.

⁵ سعدي محي، غفصي توفيق، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية-دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد09، 2013، ص236.

⁶ طالب علاء فرحان، المشهداني إيمان شبحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص68.

أولاً- الآليات الداخلية والأداء:

في الدول النامية يتم التركيز على الآليات الداخلية للحكومة في سبيل الوصول لأهداف المؤسسة وهذا لضعف الآليات الخارجية نتيجة ضعف الأسواق والتنافسية في هذه الدول.

1- هيكل الملكية والأداء:

تتوقف فاعلية الحوكمة المؤسسية على هيكل الملكية، وما إذا كان ملكية مركزة يسيطر عليه فئة قليلة من كبار الملاك، أو ملكية مشتتة بين الآلاف من حملة الأسهم. فبالنسبة لهيكل الملكية المركزة أو ما يطلق عليه بسيطرة الداخلين، فإن هؤلاء الملاك يملكون القوة والحافز على مراقبة الأداء، وبالتالي تقليل احتمالات إساءة الإدارة لاستخدام السلطة، كما أن الداخلين يميلون عادة إلى تأييد القرارات التي تستهدف تطوير الأداء على المدى البعيد، بدلا من القرارات التي تستهدف زيادة الأرباح على المدى القصير، أما بالنسبة لهيكل الملكية المشتتة أو ما يطلق عليه بنظام سيطرة الخارجيين، فمن المفترض أن يميل مجلس الإدارة، بوصفه مستقل عن الإدارة التنفيذية إلى الإفصاح الكامل عن المعلومات بطريقة عادلة، وأن يضطلع بمسؤولية تقييم أداء الإدارة بموضوعية، وتوفير الحماية لحملة الأسهم جميعاً دون تمييز، لذا يعتبر من أكثر الأنظمة القابلة للمحاسبة والمساءلة⁷.

كما أنه نجد تصنيف آخر لهيكل الملكية، وذلك على حسب نوع الملاك هل هي الدولة أو القطاع الخاص، وفي القطاع الخاص هناك من يميز بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وبالتالي بالنسبة للبنوك وتبعاً لهذا التصنيف لهيكل الملكية، نجد البنوك العامة التابعة للدولة، البنوك الخاصة المحلية، والبنوك الخاصة الأجنبية. وتبعاً لنظرية الوكالة ترى أن المؤسسات التابعة للقطاع الخاص أفضل أداءاً من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، وذلك لنقص رقابة السوق في المؤسسات العامة، كما أن الإدارة في هذه الحالة تطمح عادة لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح المؤسسة، ومع ذلك فإن البنوك التابعة للقطاع الخاص هي الأخرى قد تتولد لديها بعض المشاكل الناجمة عن رغبة المساهمين في تعظيم قيمة المؤسسة وزيادة أرباحها بغض النظر عما قد ينجم من تحمل للمخاطر أعلى، والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي وأداءها الاجتماعي⁸.

⁷ هندي منير ابراهيم، حوكمة الشركات : مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 60-62.

⁸ Eduardus Tandelilin, et al, **Corporate Governance, Risk Management, and Bank Performance: Does Type of Ownership Matter?**, EADN individual research grant project 34, 2007, p 17,18

2- مجلس الادارة والأداء:

في ظل الحوكمة المؤسسية، فإن مجلس الادارة ونيابة عن المساهمين يقوم بمساءلة ومحاسبة المديرين عن أدائهم لتحقيق أهداف المؤسسة ومصالح المساهمين، وذلك من خلال الرقابة والاشراف، فبدون مجلس ادارة فعال فإن كل الجهود المبذولة للإصلاح ستكون قاصرة، فمجلس الادارة الجيد يضمن للمساهمين بأن الأصول التي قاموا باستثمارها يتم استخدامها من قبل الادارة لزيادة قيمة المؤسسة، كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأس مالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة⁹.

ثانياً- الآليات الخارجية والأداء:

بالإضافة للآليات الداخلية هناك آليات ربما أكثر فاعلية تتيحها أطراف من خارج المؤسسة، لا تربطهم بها علاقة مباشرة، ومن الآليات الخارجية نجد:

1- آلية السوق لرقابة المؤسسات المصرفية والأداء:

وهنا يجب التمييز بين كفاءة سوق العمل وكفاءة سوق رأس المال، والمنافسة في سوق المنتج التي من شأنها أن تمارس ضغوطاً على الادارة من أجل تحسين الأداء، إلا أن هذه الآلية يختلف تأثيرها بالنسبة للدول العربية، فآلية سوق العمل قد تكون هناك فرصة لنجاحها بسبب صغر حجم السوق، وأن المعلومات عن كفاءة العاملين، قد تجد سبيلها إلى الانتشار، مما يعني فرصة للمدير في أن يتلقى عروض عمل من مؤسسات أخرى بمرتب ومزايا أفضل، أما بالنسبة لكفاءة سوق رأس المال، ونتيجة لضعفها في الدول العربية، فإن الحوكمة تفقد بذلك أحد أهم أدواتها للضغط على الادارة من أجل تحسين الأداء. وهناك أيضا ضعف تأثير سوق المنتج، وذلك بسبب قصور التشريعات في توفير المنافسة العادلة، بل وأنها قد تحمي وتكرس مناخ الاحتكار¹⁰.

2- آلية الإفصاح والشفافية والأداء:

تعد آلية الافصاح والشفافية أداة مساندة إلى قوى السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية، وتشير تجارب الدول التي توجد بها أسواق رأس المال كبيرة وفعالة إلى أن الإفصاح يمثل أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات

⁹ العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة اليانيس للتأمينات الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص145.

¹⁰ هندي منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 103، 104.

والمستثمرين، ومن شأن نظم الإفصاح القوية المساعدة على جذب رؤوس الأموال، كما تساهم الشفافية والإفصاح في تحسين تفهم الجمهور لهياكل وأنشطة المشروعات علاوة على تفهم سياسات المؤسسة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقة المؤسسات بالمجتمعات التي تعمل من خلالها¹¹.

إن تحسين الأداء في البنوك يستلزم بالضرورة تطبيق الشفافية حتى يتمكن العملاء من تقييم تعاملاتهم مع البنوك وتقييم أداء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يمكنهم من تقدير رغبتهم في التعامل مع هذا البنك أو ذلك، فوضوح المعلومات المعلنة والمقدمة للعملاء وملاءمتها لاحتياجاتهم بالإضافة إلى موثوقيتها، يعد من أهم العوامل المساعدة على تحقيق الشفافية والإفصاح في القطاع البنكي، فكلما كانت هذه البيانات تمثل العمليات المالية والعمليات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها تمثيلاً صادقا كلما أدى ذلك إلى تقليل الالتزامات والمصرفيات، مما يمنع أو يقلل من الأزمات المالية، لما في تطبيقها من ازدياد إتاحة التمويل بأقل التكاليف مما يعمل على اتساع حجم المشروعات، وتعظيم القيمة السهمية للمؤسسة، وغيره من الفوائد¹².

3- معيار كفاية رأس المال الرقابي:

ويعرف أيضا بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال أو نسبة الملاءة المصرفية، ويعتبر أحد الآليات (حسب المراجع قد يكون من الآليات الداخلية أو الخارجية) للحوكمة المؤسسية المصرفية الهادفة إلى تقليل المخاطر في البنوك، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال تكون أكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل نوع من أنواع الموجودات المصرفية، ولاسيما محفظة القروض وفق نظام الأوزان المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني حسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل¹³.

وفي الأخير نستنتج أن الحوكمة المؤسسية تعتبر وسيلة فعالة في الحث على إدخال تغييرات إيجابية داخل البنوك فمؤشرات الحوكمة تقوم بمهمتين رئيسيتين هما: أنها توفر للبنوك معلومات تفصيلية حول آليات حوكمتها، وذلك بما تقدمه من تقييم وإشارة إلى المواضيع التي تستحق

¹¹ العابدي دلال، مرجع سابق، ص 146.

¹² النابلسي زينب، الطالب غسان، علاقة الشفافية والإفصاح في أداء البنوك، المؤتمر الدولي الثالث حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2016، ص ص 47، 48.

¹³ الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 109.

الاهتمام بها ويحتاج إلى تحسينها، أما الثانية فهي تقدم معياراً دقيقاً لأداء البنوك الأخرى محل المقارنة، ومن شأن ذلك تعزيز روح التنافسية بين البنوك التي تشجع بدورها على ادخال الاصلاحات سعياً منها إلى زيادة قدرتها التنافسية¹⁴.

➤ الدراسات السابقة

- دراسة دليل، (2015)، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية -دراسة ميدانية-، سلسلة أطروحات دكتوراه لمنظمة العربية للتنمية الادارية:

تركز الدراسة على معرفة مستوى تطبيق شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لقواعد وآليات الحوكمة المؤسسية، وانعكاسات ذلك التطبيق على كفاءة السوق، ومن أجل الوصول لهذا الهدف تم توزيع إستبانة تضم سبعة متغيرات مستقلة لآليات الحوكمة وتم دراسة أثر هذه المتغيرات على كفاءة السوق مقاسة بمتوسط أسعار الإغلاق السنوية لأسهم شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري لقواعد وآليات الحوكمة (قاعدة الإفصاح، آلية فعالية المساهمين، آلية المراجعة الداخلية، آلية لجنة المراجعة، وآلية مجلس الإدارة) على كفاءة السوق، أما بالنسبة لآلية دور أصحاب المصالح، وآلية المراجعة الخارجية، فلم يكن هناك تأثير جوهري لهاتين الآليتين على كفاءة السوق.

- Al-Hussain, (2009): **Corporate Governance Structure Efficiency and Bank Performance in Saudi Arabia**, Doctor of business administration thesis:

يعد هيكل الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي من المكونات الأساسية في تعزيز كفاءة وأداء البنوك، وقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين كفاءة هيكل الحوكمة المؤسسية وأداء البنوك، وذلك من خلال عينة تضم تسعة بنوك مدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2004 - 2007، وذلك باستخدام نموذج تحليل البيانات المغلفة والنسب المالية.

¹⁴ معيزي احلام، بني عامر زاهرة، تقييم أداء الشركات من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالجزائر، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الاسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الاردن 17-18 افريل 2013، ص ص 53، 54.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين كفاءة هيكل الحوكمة المؤسسية وأداء البنوك، عند استخدام العائد على الأصول كمعيار للأداء، أما عند استخدام عائد السهم مقياساً للأداء فإن هناك علاقة إيجابية ولكن ضعيفة بين كفاءة هيكل الحوكمة المؤسسية وأداء البنوك.

- Iqbal, Zaheer, (2011), **Impact of corporate governance on financial performance of bank in pakistan**, article:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك في باكستان، حيث تمثلت عينة الدراسة في 21 بنك من البنوك الرائدة من باكستان والفترة تغطي 2006-2009، من خلال تطبيق طريقة الانحدار، فقد لوحظ أن الحجم الكبير للمجلس يساهم في زيادة أداء المؤسسات المصرفية، كما تم التوصل إلى أن استقلال مجلس إدارة هو مقياس فعال للحوكمة في لبنوك، وحجم البنك لديه أيضا تأثير كبير على أداء البنك فالبنوك الكبيرة الحجم هي في وضع يمكنها من الاستفادة من وفورات الحجم، وقد وجد الدراسة أيضا أن هناك علاقة عكسية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والعائد على حقوق المساهمين.

- Darweesh, (2015), **Correlation between corporate governance, financial performance, and market value**, Doctor of business administration thesis :

الغرض من هذه الدراسة هو التركيز على العلاقة بين آليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي، والقيمة السوقية لـ 116 شركة من شركات المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2010 إلى 2014، وقد تم قياس الأداء المالي بنسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، في حين تم قياس القيمة السوقية بمؤشر توبين Q. وتمثلت آليات الحوكمة المؤسسية في هذه الدراسة في حجم مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، هيكل الملكية، والتعويض التنفيذي، وتم الحصول على البيانات المالية وآليات الحوكمة المؤسسية من المواقع الإلكترونية لشركات العينة وسوق الأسهم السعودية (تداول)، كشفت نتائج اختبارات الانحدار المتعدد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المؤسسية على حد سواء والأداء المالي للشركات والقيمة السوقية.

➤ منهجية الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لمعالجة موضوع البحث، وبناءً على التساؤلات التي سعت الدراسة للإجابة عنها، يشمل هذا العنصر الإجراءات المنهجية للدراسة التي تشمل المنهج المستخدم، مجتمع وعينة الدراسة، فترة الدراسة، مصادر وأساليب جمع المعلومات والبيانات.

أولاً- المنهج المستخدم:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة وللوصول إلى الأهداف التي ترمي لها تم استخدام أسلوب التحليل القياسي، وذلك في إطار دراسة أثر تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

ثانياً- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الجزائر وعددها تسعة وعشرون بنكاً في نهاية 2014، وتم أخذ عينة تتكون من سبعة بنوك وهي: أربعة بنوك عمومية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، والقرض الشعبي الجزائري (CPA)، والبنك الخارجي الجزائري (BEA)، والبنك الوطني الجزائري (BNA)، وثلاثة بنوك خاصة وهي: بنك الخليج AGB، بنك سوسيتي جنرال SOCIETE GENERALE، ترست بنك TRUST BANK، وهي مجموعة البنوك التي استطاعت الباحثة الحصول على معلوماتها المالية والبيانات الخاصة بمجلس الإدارة.

ثالثاً- فترة الدراسة:

اشتملت الدراسة على الفترة المحددة من (2004-2014)، حيث تم في عام 2003 القيام بتعديل لقانون النقد والقرض 10/90 الصادر في (1990)، والذي يعتبر نقطة تحول في النظام المصرفي الجزائري. وتم تعديله في 2003 لفرض مزيد من الرقابة على البنوك بعد إفلاس بنكين خاصين هما بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، إلا أن فترة الدراسة بدأت من 2004 وذلك لعدم توفر المعلومات لسنة 2003 لكل البنوك محل الدراسة، وتم التوقف في 2014 لنقص المعلومات أيضاً.

رابعاً- مصادر الحصول على البيانات:

هذه الدراسة حصلت على القوائم المالية والمعلومات المالية للبنوك محل الدراسة بالجوء لبيانات ومعلومات BANKSCOPE وهي تمثل قاعدة بيانات علمية لمجموعة كبيرة من المؤسسات المصرفية العامة والخاصة، حيث تم تحميل هاته البيانات من قاعدة البيانات الخاصة Bankscope بمدرسة الدراسات المشرقية والافريقية the School of Oriental and African Studies SOAS بلندن، وقاعدة البيانات الخاصة Bankscope par Vandijk (Paris) بجامعة دوفاين باريس Université de Paris dauphine، وتم الحصول أيضا على بعض البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة من المركز الوطني للسجل التجاري، وهو هيئة إدارية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة أنشأت بهدف مسك السجلات التجارية، كما تم الحصول على القوائم المالية والمعلومات المالية لبعض البنوك من مواقع البنوك الإلكترونية.

➤ نموذج ومتغيرات الدراسة:

بناءً على ما تم عرضه من خلال إشكالية الدراسة وأهدافها وفرضياتها، حاولت الدراسة تطوير نموذج لقياس أثر بعض الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة المؤسسية كمتغيرات مستقلة على الأداء المالي مقاساً بنسبتي العائد على متوسط الاصول، والعائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة كمتغير تابع.

أولاً- متغيرات الدراسة

تم تحديد متغيرات الدراسة بناءً على الدراسات السابقة، وتم الحصول على البيانات والأرقام من ميزانيات وجداول حسابات نتائج البنوك محل الدراسة، بالإضافة إلى معلومات تخص أعضاء مجلس الإدارة، ويمكن تفسير متغيرات الدراسة وطريقة احتسابها في العناصر التالية:

1- المتغير التابع (الأداء المالي):

في هذه الدراسة تم اختيار مؤشرين كمقياس للأداء المالي وهما: العائد على متوسط الأصول (ROA)، والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROE).

-العائد على متوسط الأصول (ROA): يمثل النتيجة الصافية إلى متوسط إجمالي الأصول (المتوسط الحسابي لإجمالي الأصول للسنة السابقة وإجمالي الأصول للسنة الحالية).

- العائد على متوسط حقوق الملكية (ROE): يمثل النتيجة الصافية إلى متوسط إجمالي حقوق الملكية (المتوسط الحسابي لإجمالي حقوق الملكية للسنة السابقة وإجمالي حقوق الملكية للسنة الحالية).

ولقد تم الاعتماد على المؤشرين السابقين لعدة أسباب تتمثل أهمها في اعتماد عدد كبير من الدراسات في هذا المجال على هذين المؤشرين، وكذلك بسبب سهولة حسابهما وتوفير المعلومات الخاصة بهما.

2- المتغيرات المستقلة (آليات الحوكمة المؤسسية):

يمثل هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة بالإضافة إلى بعض الآليات الخارجية للحوكمة المؤسسية المتغيرات المستقلة في الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على بعض المتغيرات الأكثر استخداما في الدراسات السابقة وتمثلت في:

2-1- الآليات الداخلية للحوكمة المؤسسية: وهي كالتالي:

- هيكل الملكية: وفي هذه الدراسة اعتمدنا على تقسيمها إلى ملكية عامة وملكية خاصة، حيث نجد في عينة الدراسة أربعة بنوك عمومية وثلاثة خاصة، أما عن طريقة قياس هذا المتغير فإنه يأخذ القيمة الوهمية 1 في حالة البنوك العامة، والقيمة الوهمية 0 في حالة البنوك الخاصة، هذا بالنسبة للنموذج الذي يجمع بين حالة البنكين، أما بالنسبة للنموذج الذي يدرس كل من حالة البنوك العامة والخاصة بشكل منفرد، فإنه في حالة البنوك العامة تأخذ كل البنوك العامة قيمة 100% وهي نسبة أكبر مساهم في هذه البنوك وهي الدولة، وبالتالي لا نستطيع دراسة تأثير هذا المتغير على أداء البنوك العامة، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فتختلف هذه النسبة من بنك لآخر وهي تأخذ قيمة نصيب أكبر مساهم في البنك.

- حجم مجلس الإدارة: وهو يعبر عن عدد أعضاء مجلس الإدارة.

- ازدواجية المدير التنفيذي: وفي هذا المتغير نجد حالتين:

* إذا كان المدير التنفيذي هو يشغل أيضا وظيفة رئيس مجلس الإدارة، بالتالي تكون لدينا حالة ثنائية أو ازدواجية المدير، وفي هذه الحالة يأخذ هذا المتغير القيمة الوهمية 1.

* إذا كان المدير التنفيذي لا يشغل أيضا وظيفة رئيس مجلس الإدارة، بالتالي لا تكون لدينا حالة ثنائية أو ازدواجية المدير، وفي هذه الحالة يأخذ هذا المتغير القيمة الوهمية 0.

2-2- الآليات الخارجية للحوكمة المؤسسية: حاولنا في هذا العنصر الحصول على نسبة كفاية رأس المال ولكن لم تتمكن من ذلك، إلا أننا وجدنا بعض الدراسات منها دراسة (Eduardus, et al,2007) التي قامت أيضا بقياس بعض المؤشرات المرتبطة بنسبة كفاية رأس المال، كما يمكن اعتبار هذه النسب كمؤشر جيد لتنفيذ الآليات الخارجية للحوكمة المؤسسية، وهذه النسب تمثلت في:

✓ نسبة رأس المال (CR) Capital ratio: وتقاس بقسمة مجموع نسبة LLP وحقوق الملكية على إجمالي القروض (القروض المقدمة للأفراد والمؤسسات التجارية).

✓ نسبة القروض إلى الودائع (LDR) Loan to Deposits Ratio: وتقاس بقسمة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

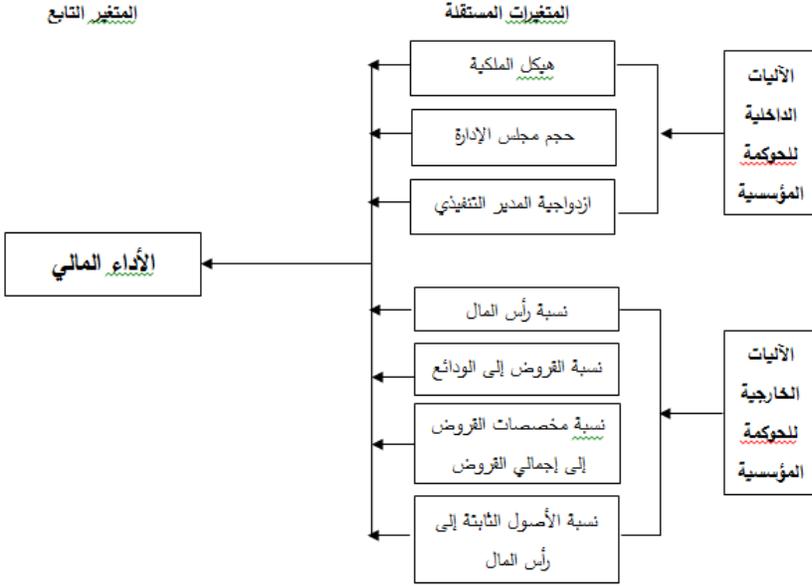
✓ نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض Loan Loss Provisioning: وتقاس بقسمة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض.

✓ نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال (FAI) Fixed Asset to capital: وتقاس بقسمة الأصول الثابتة إلى رأس المال.

ثانيا- نموذج الدراسة:

إن النموذج الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة تم تبنيه انطلاقا من بعض الدراسات خاصة دراسة (Eduardus, et al,2007) ودراسة (Kim, Rashia, 2010) ودراسة (Darweesh, 2015)، وفي حالة هذه الدراسة تم القيام بتصميم نموذج يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة.

إلا أننا في هذه الدراسة ارتأينا القيام بمجموعة من النماذج تنبثق من النموذج الرئيسي

للدراسة كما يلي:

النموذجين الأولين يجمعان بين البنوك العامة والخاصة وتكون معادلتها كما يلي:

❖ النموذج الأول:

$$ROE = \alpha_0 + \beta_1 OW N + \beta_2 B.S + \beta_3 CEO + \beta_4 LDR + \beta_5 LLP + \beta_6 CR + \beta_7 FAI + \epsilon_1$$

❖ النموذج الثاني:

$$ROA = \alpha_0 + \beta_1 OW N + \beta_2 B.S + \beta_3 CEO + \beta_4 LDR + \beta_5 LLP + \beta_6 CR + \beta_7 F + \epsilon_1$$

واستخدم هذين النموذجين لمعرفة أثر هيكل الملكية على أداء البنوك العامة والخاصة، ففي حالة الفصل بين البنوك العامة والخاصة، لا نستطيع معرفة أثر هيكل الملكية بالنسبة للبنوك العامة لأن جميعها تملك فيها الدولة ما نسبته 100%، وبالتالي البرنامج الإحصائي لا يقوم بدراسة هذا المتغير.

النماذج المتبقية تفصل بين حالة البنوك العامة وحالة البنوك الخاصة كما يلي:

في حالة البنوك العامة: تم حذف المتغير OWN لأنه لا يتغير يأخذ قيمة ثابتة وبالتالي لن يكون له تأثير.

❖ النموذج الثالث:

$$ROE_G = \alpha_0 + \beta_1 B.S + \beta_2 CEO + \beta_3 LDR + \beta_4 LLP + \beta_5 CR + \beta_6 FAI + \varepsilon_1$$

❖ النموذج الرابع:

$$ROA_G = \alpha_0 + \beta_1 B.S + \beta_2 CEO + \beta_3 LD + \beta_4 LLP + \beta_5 CR + \beta_6 FAI + \varepsilon_1$$

في حالة البنوك الخاصة:

❖ النموذج الخامس:

$$ROE_p = \alpha_0 + \beta_1 OWN + \beta_2 B.S + \beta_3 CEO + \beta_4 LDR + \beta_5 LLP + \beta_6 CR + \beta_7 FAI + \varepsilon_1$$

❖ النموذج السادس:

$$ROA_p = \alpha_0 + \beta_1 OWN + \beta_2 B.S + \beta_3 CEO + \beta_4 LDR + \beta_5 LLP + \beta_6 CR + \beta_7 FAI + \varepsilon_1$$

ونستفيد من الفصل بين حالة البنوك العامة والبنوك الخاصة عند دراسة أثر آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك، في أنه يسمح لنا بمعرفة البنوك التي يتأثر أداءها بشكل أكبر بآليات الحوكمة هل هي البنوك العامة أم البنوك الخاصة.

✓ متغيرات النموذج

ROE = Return on average Equity

ROA= Return on average asset

OWN= Ownership Structure

B.S= Board Size

CEO= CEO-Chairman duality

CR = Capital Ratio

LDR= Loan to Deposits Ratio

LLP= Loan Loss Provisioning

FAI= Fixed Asset to capital

α = Intercept

β = Coefficient of parameters

ε = Residual error

✓ عرض وتحليل نتائج الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة والتأكد من الفرضيات، تم في هذا العنصر التركيز على التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ضمن البرنامج الإحصائي (SPSS 21)، واعتمد تحليل نتائج الدراسة التطبيقية بتقدير النماذج واختبار فرضياتها، وفيما يلي عرض لهذه المراحل:

أولاً- تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

تهدف فرضيات الدراسة إلى قياس مستوى الأداء المالي والتعرف على محدداته في البنوك الجزائرية، واختبار أثر الآليات الداخلية والخارجية للحكومة المؤسسية على الأداء المالي، وهذا ما حاولنا عرضه من خلال هذا العنصر.

1- القوة التفسيرية لنماذج الدراسة:

قبل التطرق إلى اختبار فرضيات الدراسة، حاولنا أولاً عرض وتحليل القوة التفسيرية لنماذج الدراسة من خلال التطرق لمعامل التحديد R^2 ، التي تمثل النسبة التي تفسر التغير في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، والجدول رقم (01) يعرض R^2 و R^2 المعدل لنماذج الدراسة الستة:

الجدول رقم (01): يوضح القوة التفسيرية لنماذج الدراسة

| Model 1 | | Model 2 | | Model 3 | | Model 4 | | Model 5 | | Model 6 | |
|----------|-------------------|----------|-------------------|----------|-------------------|----------|-------------------|----------|-------------------|----------|-------------------|
| R Square | Adjusted R Square |
| ,374 | ,311 | ,666 | ,632 | ,369 | ,266 | ,580 | ,512 | ,746 | ,674 | ,904 | ,877 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS.21.

من الجدول نجد أن قيمة (R^2) و (R^2) المعدلة مرتفعة بالنسبة لمعظم نماذج الدراسة، فقد بلغت (R^2) 58% بالنسبة للنموذج الرابع، هذا معناه أن آليات الحوكمة في الدراسة تفسر ما نسبته 58% من التغير في ROA بالنسبة للبنوك العمومية، كما نلاحظ أن هذه النسبة ترتفع بالنسبة للنموذج الثاني فتصبح 66%، وهي متعلقة بتفسير التغير في ROA بدلالة المتغيرات المستقلة للبنوك مجتمعة (العامة والخاصة)، وبالنسبة لـ $(R^2) = 74\%$ بالنسبة للنموذج الخامس، وهذا يعني قوة تفسيرية كبيرة لهذا النموذج الذي يدرس العلاقة بين ROE وآليات الحوكمة في البنوك الخاصة، وترتفع القوة التفسيرية أكثر في النموذج السادس المتعلق بدراسة ROA بدلالة

المتغيرات المستتقة في البنوك الخاصة لتصبح 90%، إلا أننا نجد حالتين منخفضتين لـ (R^2) وهي 37%، و 36% للنموذجين الأول (ROE - آليات الحوكمة المؤسسية في البنوك مجتمعة) والثالث (ROE - آليات الحوكمة المؤسسية في البنوك العامة) على التوالي، وقد يعود ذلك إلى أن هذه النسبة خاصة بالنسبة للبنوك العامة تتأثر بمتغيرات أخرى لم يتم التطرق لها في الدراسة، إلا أنه وبالرغم من ذلك حتى هاتين النسبتين مقبولتين لتفسير التغير في الأداء المالي (ROE).

2- نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis):

لاختبار العلاقة بين آليات الحوكمة المؤسسية ومستوى الأداء المالي تم إجراء تحليل الارتباط

التي تأتي نتائجه، وقد تم عرض النتائج في الجدول رقم (02):

جدول رقم (02): يوضح تحليل الارتباط وفقا لاختبار بيرسون للمتغيرات المستقلة

مع المتغيرات التابعة الدراسة

| Model | Variable | OWN | BS | CEO | LDR | LLP | CR | FAI | |
|-------|----------|---------------------|----------------|--------|-------|--------|---------|---------|-------|
| 1 | ROE | Pearson Correlation | -,200 | -,270* | -,004 | ,076 | -,456** | -,179 | ,228* |
| | | Sig. (2-tailed) | ,081 | ,017 | ,974 | ,513 | ,000 | ,120 | ,046 |
| | | N | 77 | 77 | 77 | 77 | 77 | 77 | 77 |
| 2 | ROA | Pearson Correlation | -,520** | -,152 | -,124 | ,607** | -,220 | -,382** | -,100 |
| | | Sig. (2-tailed) | ,000 | ,186 | ,282 | ,000 | ,054 | ,001 | ,388 |
| | | N | 77 | 77 | 77 | 77 | 77 | 77 | 77 |
| 3 | ROE | Pearson Correlation | . ^b | -,199 | -,053 | -,182 | -,491** | ,228 | ,309* |
| | | Sig. (2-tailed) | . | ,196 | ,735 | ,236 | ,001 | ,137 | ,042 |
| | | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| 4 | ROA | Pearson Correlation | . ^b | -,326* | -,122 | ,016 | -,569** | ,303* | ,243 |
| | | Sig. (2-tailed) | . | ,031 | ,430 | ,916 | ,000 | ,046 | ,112 |
| | | N | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 | 44 |
| 5 | ROE | Pearson Correlation | ,386* | -,300 | ,182 | ,096 | -,475** | -,710** | ,431* |
| | | Sig. (2-tailed) | ,026 | ,090 | ,310 | ,596 | ,005 | ,000 | ,012 |
| | | N | 33 | 33 | 33 | 33 | 33 | 33 | 33 |
| 6 | ROA | Pearson Correlation | -,351* | ,318 | -,040 | ,585** | -,267 | -,707** | ,020 |
| | | Sig. (2-tailed) | ,045 | ,071 | ,824 | ,000 | ,133 | ,000 | ,911 |
| | | N | 33 | 33 | 33 | 33 | 33 | 33 | 33 |

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.21.

من خلال هذا الجدول وبناء على نماذج الدراسة التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين نسبة الأداء المالي العائد على متوسط حقوق الملكية ROE مع المؤشرات التي تعكس بعض الآليات الداخلية والخارجية وهي هيكل الملكية OWN ، حجم مجلس الإدارة BS، ازدواجية المدير التنفيذي CEO، نسبة الودائع إلى القروض LDR، نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض LLP ، نسبة رأس المال CR، نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال FAI.

❖ **النموذج الأول:** لاحظنا أن نسبة ROE لديها علاقة قوية وسلبية أو عكسية مع كل من مؤشر حجم مجلس الإدارة، ونسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض، حيث كان معامل الارتباط مع BS يساوي -0.27، ومستوى دلالاته 0.017 أي أقل من 5%، أما بالنسبة ل LLP فكان معامل الارتباط يساوي -0.456 ومستوى دلالاته أقل من 5% و 1%، وبالنسبة للمتغير LDR فكانت العلاقة طردية وضعيفة، حيث يظهر معامل ارتباط بقيمة 0.076 عند مستوى الدلالة 0.513 (أكبر من 5%)، أما FAI فعلاقته مع ROE طردية وقوية بمعامل إرتباط يساوي 0.228 عند مستوى الدلالة 0.046 (أقل من 5%)، أما ثلاثة المتغيرات المتبقية وهي (OWN, CEO, CR) فترتبطهم مع المؤشر ROE علاقة ضعيفة وسلبية، وذلك لأن معاملات ارتباطهم سالبة ومستوى دلالتهم أكبر من 5%، فكان معامل الارتباط بالنسبة ل OWN يساوي -0.2 عند مستوى الدلالة 0.081، أما بالنسبة ل CR يساوي -0.179 عند مستوى الدلالة 0.12، و بالنسبة ل CEO يساوي -0.004 عند مستوى الدلالة 0.974، من خلال نتائج تحليل النموذج الأول نستطيع أن نقول أن معظم الفرضيات تم عدم التأكد من صحتها في إطار البنوك العامة والخاصة مجتمعة ماعدا بالنسبة لنسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال.

❖ **النموذج الثاني:** نستنتج من خلال الجدول أن المتغير LDR يرتبط مع ROA بعلاقة قوية وطردية حيث نجد أن معامل ارتباطه يساوي 0.607 و بمستوى دلالة 0.000 (أقل من 5%)، أما OWN و CR فترتبطهم علاقة قوية وسلبية مع ROA حيث كان معامل الارتباط ومستوى الدلالة للمتغيرين على التوالي -0.520 ومستوى الدلالة 0.000، -0.382 ومستوى الدلالة 0.001، أما باقي المتغيرات وهي BS، و CEO ، و LLP، و FAI فترتبطهم مع مؤشر ROA في البنوك مجتمعة علاقة ضعيفة وسلبية وذلك لأن معاملات ارتباطها سالبة ومستوى دلالتها أكبر من 5% حسب الجدول رقم (02).

❖ **النموذج الثالث:** الذي يربط بين المؤشر ROE مع المتغيرات المستقلة في حالة البنوك العامة، فنجد أن هذا المؤشر أو النسبة ترتبط بعلاقة قوية وموجبة مع المتغير FAI حيث يأخذ معامل الارتباط القيمة الموجبة 0.309، وبمستوى دلالة 0.042، بالنسبة للمتغير CR فعلاقته مع ROE موجبة وضعيفة، وذلك لأن معامل الارتباط يساوي 0.228، ومستوى الدلالة 0.137، كما نجد المتغير LLP يرتبط مع ROE بعلاقة قوية وسالبة، معامل الارتباط يساوي -0.491، ومستوى الدلالة 0.001، أما بالنسبة للمتغيرات المتبقية وهي BS, CEO, LDR فعلاقته مع ROE ضعيفة وسلبية أو عكسية.

❖ **النموذج الرابع:** وهو المتعلق بالمؤشر ROA في البنوك العامة، فنجد أن هذا المؤشر يرتبط بعلاقة إيجابية وقوية مع نسبة رأس المال بمعامل ارتباط 0.303، ومستوى دلالة 0.046، أما المتغيرين LLP، وBS فيرتبطان مع ROA بعلاقة سلبية وقوية، حيث قدرت معاملات ارتباطهم ومستوى الدلالة على التوالي كما يلي -0.549 ومستوى دلالة 0.000، -0.326، ومستوى دلالة 0.031، وبالنسبة للمتغيرين LDR وFAI فعلاقتهما إيجابية وضعيفة، بمعامل الارتباط في حالة LDR 0.016 ومستوى دلالته 0.916، أما المتغير FAI فمعامل ارتباطه 0.243، ومستوى دلالته 0.112، يبقى لنا المتغير CEO الذي نجد علاقته سالبة وضعيفة بمعامل -0.122، ومستوى دلالة 0.43، بالنسبة للنموذج الثالث والرابع لم نحلل علاقة OWN مع ROE، وذلك لأن هذا المتغير يأخذ قيمة هي 100% بالنسبة للبنوك العامة، وهي تمثل نسبة ما تملكه الدولة في هذه البنوك، وبالتالي لا يستطيع البرنامج الاحصائي دراسة أثر هذا المتغير لأنه يأخذ قيمة ثابتة.

❖ **النموذج الخامس:** فنلاحظ أن كل من OWN وFAI ترتبط مع ROE في البنوك الخاصة بعلاقة إيجابية وقوية، حيث كان معامل الارتباط ل OWN يساوي 0.386، ومستوى دلالة 0.026، أما FAI فمعامل ارتباطه يساوي 0.431، وبمستوى دلالة 0.012، كما نلاحظ أن المتغيرين LLP، وCR يرتبطان مع ROE بعلاقة قوية وسلبية، فمعامل ارتباط LLP يساوي -0.475، وبمستوى دلالة 0.005، أم المتغير CR فمعامل ارتباطه يساوي -0.710، وبمستوى دلالة 0.000، ولدينا أيضا متغيرين يرتبطان بعلاقة ضعيفة وإيجابية مع ROE هما CEO وLDR، حيث قدر معامل ارتباط كل منها ومستوى دلالتهم على

التوالي بـ 0.182، ومستوى دلالة 0.310، و0.096، ومستوى دلالة 0.596، أما المتغير المتبقي وهو BS فنجد علاقته ضعيفة وسالبة مع ROE حيث قدر معامل الارتباط بـ -0.3، ومستوى دلالة 0.09.

❖ **النموذج السادس:** وهو المتعلق بالمؤشر ROA في البنوك الخاصة، فنجد أن هذا المؤشر يرتبط بعلاقة ايجابية وقوية مع LDR بمعامل ارتباط 0.585، ومستوى دلالة 0.000، أما المتغيرين OWN، و CR فيرتبطان مع ROA بعلاقة سلبية وقوية، حيث قدرت معاملات ارتباطهم ومستوى الدلالة على التوالي كما يلي -0.351 ومستوى دلالة 0.045، -0.707 ومستوى دلالة 0.000، وبالنسبة للمتغيرين BS و FAI فعلاقتهم ايجابية وضعيفة، فمعامل الارتباط يساوي 0.318 ومستوى دلالاته 0.071 بالنسبة لـ BS، ومعامل الارتباط يساوي 0.020 ومستوى دلالاته 0.911 بالنسبة لـ FAI، يبقى لنا المتغيران CEO, LLP فنجد علاقتهما سالبة وضعيفة، فمعامل ارتباط CEO يساوي -0.04، ومستوى دلالة 0.824، أما المتغير LLP فقيمة معامل ارتباطه تساوي -0.267، وبمستوى دلالة 0.133.

3- نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (OLS : Ordinary Least Squares) في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر المتغيرات المستقلة المتعلقة بآليات الحوكمة المؤسسية على المتغير التابع وهو الأداء المالي، ويعتبر نموذج الانحدار الخطى أكثر نماذج الانحدار استخداما في الدراسات الاقتصادية، ويعرض الجدول رقم (03) نتائج تحليل الانحدار.

جدول رقم (03): يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

| Variable | Model 1 | | | Model2 | | | Model3 | | |
|------------|---------|--------|------|--------|--------|------|--------|--------|------|
| | B | T | Sig. | B | T | Sig. | B | T | Sig. |
| (Constant) | 34,987 | 3,267 | ,002 | 1,820 | 1,705 | ,093 | 13,577 | ,543 | ,591 |
| OWN | -12,895 | -2,546 | ,013 | -2,440 | -4,833 | ,000 | - | - | - |
| BS | -,684 | -,574 | ,568 | ,219 | 1,840 | ,070 | -1,027 | -,456 | ,651 |
| CEO | -4,456 | -,797 | ,428 | -,175 | -,314 | ,755 | -3,235 | -,294 | ,771 |
| LDR | -,086 | -1,315 | ,193 | ,013 | 1,909 | ,060 | -,064 | -,436 | ,666 |
| LLP | -1,861 | -4,371 | ,000 | -,158 | -3,719 | ,000 | -2,226 | -3,718 | ,001 |
| CR | -,040 | -2,191 | ,032 | -,011 | -6,269 | ,000 | ,454 | 1,391 | ,173 |
| FAI | ,115 | 1,633 | ,107 | ,001 | ,114 | ,909 | ,076 | ,622 | ,538 |
| Variable | Model 4 | | | Model5 | | | Model6 | | |
| | B | T | Sig. | B | T | Sig. | B | T | Sig. |
| (Constant) | ,173 | ,151 | ,881 | 2,037 | ,167 | ,869 | 2,750 | 1,264 | ,218 |
| OWN | - | - | - | ,123 | 1,955 | ,062 | -,031 | -2,735 | ,011 |
| BS | -,100 | -,967 | ,340 | 1,982 | 1,585 | ,126 | ,562 | 2,518 | ,019 |
| CEO | -,336 | -,667 | ,509 | 1,058 | ,263 | ,795 | 1,658 | 2,307 | ,030 |
| LDR | ,013 | 1,897 | ,066 | -,019 | -,414 | ,682 | ,001 | ,153 | ,880 |
| LLP | -,153 | -5,574 | ,000 | -1,556 | -3,184 | ,004 | -,413 | -4,733 | ,000 |
| CR | ,057 | 3,794 | ,001 | -,038 | -4,397 | ,000 | -,015 | -9,660 | ,000 |
| FAI | ,000 | ,039 | ,969 | ,086 | 2,022 | ,054 | -,016 | -2,063 | ,050 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.21.

بالنسبة للنموذج الأول نجد أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن معظم معاملات النموذج للمتغيرات OWN, LLP, CR لها تأثير ذو دلالة إحصائية، حيث أن القيم المحتمسة أكبر من القيمة (2) والقيم الاحتمالية المقابلة لها أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة إحصائيا كما أن لها دلالة اقتصادية لأنها لا تساوي الصفر، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات BS, CEO, LDR, FAI ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لأن قيمة (t) أقل من (2)، وقيمتها الاحتمالية تفوق مستوى المعنوية. بالنسبة للنموذج الثاني نجد أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن معظم معاملات النموذج للمتغيرات OWN, LLP, CR لها تأثير ذو دلالة إحصائية، حيث أن القيم المحتمسة أكبر من القيمة (2) والقيم الاحتمالية المقابلة لها أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة إحصائيا، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات BS, CEO, LDR, FAI

ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لأن قيمة (t) اقل من (2)، وقيمتها الاحتمالية تفوق مستوى المعنوية.

بالنسبة للنموذج الثالث نجد أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن معامل النموذج للمتغير LLP لها تأثير ذو دلالة إحصائية، حيث أن القيمة المحتسبة أكبر من القيمة (2) والقيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة إحصائياً، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات BS, CEO, LDR, FAI, CR ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لأن قيمة (t) اقل من (2)، وقيمتها الاحتمالية تفوق مستوى المعنوية.

بالنسبة للنموذج الرابع نجد أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن معامل النموذج للمتغير LLP, CR لها تأثير ذو دلالة إحصائية، حيث أن القيم المحتسبة أكبر من القيمة (2) والقيم الاحتمالية المقابلة لها أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة إحصائياً، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات BS, CEO, LDR, FAI ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لأن قيمة (t) اقل من (2)، وقيمتها الاحتمالية تفوق مستوى المعنوية.

تم حذف المتغير FAI من معادلة الانحدار لأن معاملها حسب الجدول (03) يساوي 0.000 بالنسبة للنموذج الخامس نجد أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن معامل النموذج للمتغيرات LLP, CR, FAI لها تأثير ذو دلالة إحصائية، حيث أن القيم المحتسبة أكبر من القيمة (2) والقيم الاحتمالية المقابلة لها أقل أو تساوي مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة إحصائياً، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات BS, CEO, LDR, OWN ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لأن قيمة (t) اقل من (2)، وقيمتها الاحتمالية تفوق مستوى المعنوية.

بالنسبة للنموذج السادس نجد أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن معاملات النموذج للمتغيرات OWN, BS, CEO, LLP, CR, FAI لها تأثير ذو دلالة إحصائية، حيث أن القيم المحتسبة أكبر من القيمة (2) والقيم الاحتمالية المقابلة لها أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة إحصائياً، أما بالنسبة لمعامل المتغير LDR ليس

له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لأن قيمة (t) اقل من (2)، وقيمتها الاحتمالية تفوق مستوى المعنوية.

➤ تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على نتائج تحليل الارتباط وفقا لاختبار بيرسون، ونتائج تحليل الانحدار المتعدد من أجل مناقشة الفرضيات وإثبات صحتها أو نفيها، وهذا ما حاولنا عرضه من خلال النتائج التالية:

✓ **بالنسبة للفرضية الأولى:** هناك علاقة سالبة ومعنوية تربط بين هيكل الملكية والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

النتيجة الأولى: إن لهيكل الملكية تأثير سلبي ومعنوي على الأداء المالي مقاسا بنسبة العائد على متوسط حقوق الملكية، والعائد على متوسط الأصول بالنسبة لمعظم البنوك محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على اشارة معامل الارتباط في اختبار بيرسون الذي كان يحمل إشارة سالبة ماعدا في النموذج الخامس الذي يربط بين نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية وآليات الحوكمة بالنسبة للبنوك الخاصة، كما أنه بالنسبة لغالبية نماذج الدراسة (ما عدا النموذج الخامس) نجد أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن معامل هيكل الملكية له تأثير ذو دلالة إحصائية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، فهيكلك الملكية في حالة البنوك الجزائرية تسيطر عليه الدولة أي ملكية عامة، والحالة الغالبة والتي أثبتتها معظم الدراسات أن الملكية العامة سواء للشركات أو البنوك عادة تضعف من الأداء خاصة الأداء المالي.

✓ **بالنسبة للفرضية الثانية:** هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

النتيجة الثانية: لا يؤثر حجم مجلس الإدارة إيجابيا على تحسين الأداء المالي مقاسا بنسبة العائد على متوسط حقوق الملكية، والعائد على متوسط الأصول، حيث كان معامل الارتباط يحمل الاشارة السالبة، كما أن معامل حجم مجلس الإدارة ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)، وهذا راجع إلى أن دور ومهام هذا المجلس في البنوك الجزائرية غير مفعلة من حيث وضع الاستراتيجيات والخطط ومراقبة الإدارة لتحسين الأداء المالي، إلا أن حجم مجلس الإدارة

يؤثر إيجابيا على نسبة العائد إلى متوسط الأصول بالنسبة للبنوك الخاصة. وهذا ما ينفي الفرضية الثانية إلا أنها مؤكدة بالنسبة لنسبة العائد إلى متوسط الأصول في البنوك الخاصة.

✓ **بالنسبة للفرضية الثالثة:** هناك علاقة سالبة ومعنوية تربط بين ازدواجية المدير التنفيذي والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

النتيجة الثالثة: لا تؤثر ازدواجية المدير التنفيذي على الأداء المالي وذلك عند مستوى المعنوية (0.05)، بالرغم من أن العلاقة التي تربطهم هي سلبية بناء على اختبار بيرسون، حيث يفضل من الناحية النظرية أن يتم فصل وظيفة المدير التنفيذي عن وظيفة رئيس مجلس الإدارة، إلا أن ازدواجية المدير التنفيذي تؤثر سلبا على نسبة العائد إلى متوسط الأصول بالنسبة للبنوك الخاصة. وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة إلا أنها مؤكدة بالنسبة لنسبة العائد إلى متوسط الأصول في البنوك الخاصة.

✓ **بالنسبة للفرضية الرابعة:** هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط بين نسبة القروض إلى الودائع والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

النتيجة الرابعة: لا تؤثر نسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي، حيث أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن معامل نسبة القروض إلى الودائع ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية، بالرغم من أن العلاقة التي تربطهم على العموم هي إيجابية بناء على اختبار بيرسون، وهذا قد يكون راجع إلى عدم استغلال ودائع البنك كما يجب الأمر الذي قد لا يساهم في تحسين أداء هذه البنوك. وهذا ما ينفي الفرضية الرابعة.

✓ **بالنسبة للفرضية الخامسة:** هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط بين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

النتيجة الخامسة: تؤثر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض بشكل سلب على الأداء المالي بالنسبة لكل نماذج الدراسة حيث كانت إشارة معامل الارتباط سالبة، هذا الأمر قد نستنتج من خلاله ضرورة تخفيض هذه النسبة للبنوك محل الدراسة من أجل الرفع من الأداء المالي. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة بالرغم من ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية.

✓ **بالنسبة للفرضية السادسة:** هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط بين نسبة رأس المال والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

النتيجة السادسة: وجدنا أن نسبة رأس المال تؤثر بالعموم سلبيا على الأداء المالي، فنجد هذه النسبة لا تختلف بشكل كبير عن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض، حيث لديها علاقة معنوية عند المستوى (0.05) وهي علاقة سلبية بناء على اختبار بيرسون، وبالتالي يجب تخفيض هذه النسبة من خلال تخفيض مخصصات خسائر القروض، لأن البنوك في إطار تطبيقها لآليات الحوكمة يجب أن توازن بين الربحية وتخفيض المخاطر. وهذا ما ينفي صحة الفرضية السادسة بالرغم من ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية.

✓ **بالنسبة للفرضية السابعة:** هناك علاقة موجبة ومعنوية تربط بين نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال والأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

النتيجة السابعة: لا تؤثر نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال على الأداء المالي، حيث في معظم نماذج الدراسة ما عدا النموذج الخامس والنموذج السادس (الذين يدرسان العلاقة بين الأداء المالي وآليات الحوكمة في البنوك الخاصة) كان معامل نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال غير معنوي، حيث أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن هذا المعامل ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية، وقد يعود ذلك أن معظم البنوك العامة في الجزائر لا تهتم بالأصول الثابتة كاستثمارات قادرة على توليد العوائد. وهذا ما ينفي صحة الفرضية السابعة للبنوك العامة.

من خلال ما سبق نستطيع أن ننفي الفرضية الرئيسية وهي: إن لتطبيق آليات الحوكمة أثر إيجابي على تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية، على الرغم من أن هناك بعض مؤشرات التحسن لدى البنوك الخاصة، ويمكن إرجاع ذلك أن هذه الآليات لا يتم تطبيقها بالمستوى المطلوب.

➤ التوصيات

ومن منطلق ما تقدم من نتائج في هذه الدراسة يمكن أن نصيغ بعض التوصيات الهامة التي يمكن للسلطات والبنوك الجزائرية أن تتبعها لرفع أداء هذه البنوك حتى تتمكن من تأدية مهامها بشكل أفضل وفيما يلي أهم هذه التوصيات:

- 1- وضع ميثاق أو دليل الحوكمة للبنوك الجزائرية وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال حوكمة البنوك، والاستفادة من التجربة الطويلة للجنة بازل في مجال الإشراف والرقابة على البنوك، والاحتكاك بخبراء هذه اللجنة للرقابة المصرفية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة للبيئة المصرفية الجزائرية.

- 2- العمل على المراجعة المستمرة للنصوص التشريعية والتنظيمية البنكية القائمة حتى تتكيف مع المستجدات التي تطرأ على الساحة المصرفية المحلية والدولية، وإصدار نصوص جديدة وبالأخص تلك التي تنظم الهياكل الإدارية في البنوك، وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة المعمول بها باعتبارها من أهم دعائم الشفافية والإفصاح بالبنوك.
- 3- إصلاح مجالس إدارات البنوك والتأكيد على مسؤولية أعضائها تجاه كل من المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال تقديم البرامج التدريبية للمديرين وأعضاء مجالس إدارات البنوك، وتفعيل دور مجالس إدارة البنوك في مراقبة الإدارة ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها تحسين أداء البنوك.
- 4- تدعيم الدور الوقائي لصندوق ضمان الودائع المصرفية، وذلك بإعطائه الحق في الرقابة والإشراف على البنوك والتأكد من سلامتها المالية بالشكل الذي يمكنه من أن يلعب دورا إيجابيا في حوكمة البنوك الجزائرية، ووضع آلية للإنذار المبكر تعمل على تفادي تكرار الآثار المدمرة للأزمات البنكية التي هزت استقرار ومصادقية النظام البنكي الجزائري.
- 5- وللصعوبة التي لاقتها هذه الدراسة للحصول على بيانات البنوك، نوصي بتدعيم عملية الإفصاح والشفافية بالبنوك الجزائرية من خلال حثها على نشر وإعلان المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور العام.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- دليل عبد المطلب عثمان محمود، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، سلسلة أطروحات دكتوراه، مصر، 2015.
- 2- الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 3- سعيدي يحيى، غفصي توفيق، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية-دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد09، 2013.
- 4- طالب علاء فرحان، المشهداني إيمان شبحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 5- العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة اليانيس للتأمينات الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016 .
- 6- عبادة إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 7- علال بن ثابت، عبيدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 9 ديسمبر 2010.
- 8- معيزي احلام، بني عامر زاهرة، تقييم أداء الشركات من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالجزائر، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الاسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الاردن 17-18 افريل 2013.

- 9- النابلسي زينب، الطالب غسان، **علاقة الشفافية والافصاح في أداء البنوك، المؤتمر الدولي الثالث حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2016 .**
- 10- هندي منير ابراهيم، **حوكمة الشركات : مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011 .**
- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Al-Hussain, Adel Hassan, **Corporate governance structure efficiency and bank performance in Saudi Arabia**, Doctor of business administration thesis , university of Phoenix, United States, 2009.
- 2- Ben Kahla Karim, et al, **Systèmes financiers, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord: états des lieux et conditions de réussite des réformes**, forum pour le développement en Afrique du nord, Marrakech, 19/20 février 2007.
- 3- Darweesh Mohamed, **Correlations between corporate governance, financial performance, and Market value**, Doctoral study for the degree of doctor of Business Administration, Walden university, 2015 .
- 4- Eduardus Tandelilin, et al, **Corporate Governance, Risk Management, and Bank Performance: Does Type of Ownership Matter?**, EADN individual research grant project 34, 2007.
- 5- Iqbal Mahmood, Zaheer Abbas, **Impact of corporate governance on financial performance of Banks in Pakistan** , interdixiplinary journal of contemporary research in Business, vol2, No12, April 2011.
- 6- Kim Peong Kwee, Rashiah Devinaga, **Relationship between corporate governance and bank performance in malaysia during the pre and post asian financial crisis**,

European journal of economics, finance and administrative sciences issn 1450-2275 issue 20, 2010.

7- Olatunji Ranti Olubuunola, Ojeka Stephen, **The role of non-executive directors in profitability of bank : a study of universal bank in Nigeria**, international journal of business and management, vol 06, no 02, February 2011.